فعالية لوزارة الزراعة تضامنا مع غزة

الدكتور الرباعي: اليمن أصبح يمثل رقماً في الصراع العربي الإسرائيلي

العلامة مفتاح: القضية الفلسطينية ستبقى قضية الأمة رغم محاولات العدو الصهيوني طمسها

الحوثي: نصرة فلسطين واجب على كل مسلم وتلبية نداء أهل غزة بات التزاما إنسانياً

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

الإعلام الزراعي والسمكي
AGRICULTURAL & FISH MEDIA

تصدر عن الإعلام الزراعي والسمكي
غرفة الإرشاد والإعلام المشتركة

www.agri-yemen.net

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 11 جمادى الأولى 1445هـ - الموافق 25 نوفمبر 2023م | العدد 40 - أسبوعية - 12 صفحة

تدشين زراعة 500 لبنة لمحصول الثوم في محافظة عمران

وكيل وزارة الإدارة المحلية عمار الهارب في حوار لـ "اليمن الزراعية"

- الجمعيات التعاونية تلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية الريفية
- القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تسهم في تشجيع المواطنين للعودة إلى قراهم
- الحكومات المتعاقبة فشلت في استغلال موارد الريف لدعم الاقتصاد الوطني

تـرك المدينـة وعاد إلى قريته وحـول التحديات إلى فرص

شـجع المزارعين على قلع أشـجار القات وزرع شـجرة البن

المواطن الجابـري

قصة شـاب عائـد إلى قريتـه

الهجـرة الداخليـة إلى المـدن

مخاطـر وأعبـاء

الهيئة العامة للإستثمار
General Investment Authority

تقـرأون فـي العدد:

نائب وزير الزراعة الدكتور الرباعي:
توفير الخدمات الأساسية للمجتمع وإيجاد سياسات تسويقية للمنتجات الزراعية سيعمل على تشجيع المواطنين للعودة إلى قراهم

البيئـة البحريـة
مخاطـر تهددهـا 9

خلال فعالية تضامنية مع الشعب الفلسطيني

نائب وزير الزراعة: اليمن أصبح يمثل رقماً في الصراع العربي الإسرائيلي

اليمن الزراعية - صنعاء

نظمّت وزارة الزراعة والري والهيئات والمؤسسات التابعة لها يوم الأربعاء الماضي فعالية تضامنية مع الشعب الفلسطيني ضمن فعاليات التعبئة العامة والاستنفار إسناداً للمرابطين في قطاع غزة.

وخلال الفعالية أشار مستشار رئيس المجلس السياسي الأعلى - رئيس اللجنة العليا للحملة الوطنية لنصرة الأقصى العلامة محمد مفتاح، إلى أهمية الفعاليات لمناصرة للشعب الفلسطيني، مبيناً أن القضية الفلسطينية ستبقى قضية الأمة رغم محاولات العدو الصهيوني طمسها.

وأوضح أن من يُدير العدوان على غزة، ويرتكب المجازر الوحشية، هي الصهيونية العالمية بدعم أمريكي واضح، لافتاً إلى أن حالة الضعف الذي تعيشه الأمة من أبرز العوامل التي شجعت الكيان الصهيوني على التمادي في ارتكاب المجازر في غزة والأراضي المحتلة.

ونوه بصمود المقاومة والشعب الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني، مشيراً إلى أن ما قدمه الشعب والمقاومة الفلسطينية من تضحيات ومواقف عظيمة أكبر بكثير من مواقف 57 دولة شاركت في القمة العربية والإسلامية وخرجت بمواقف ضعيفة.

وتطرق العلامة مفتاح إلى موقف الشعب اليمني الواضح والمؤيد والمبارك لعملية "طوفان الأقصى" وخروجه في أول مسيرة جماهيرية على مستوى العالم، والتفاعل اليمني الجماهيري وتضامنه ومناصرته للشعب الفلسطيني.

وثمن الموقف الأكبر لليمن ومشاركته الرسمية في الحرب على الكيان الصهيوني عبر القوات المسلحة اليمنية التي نفذت سلسلة من العمليات، وآخرها عملية القوات البحرية اليمنية من خلال الاستيلاء على سفينة إسرائيلية في البحر الأحمر.

واعتبر رئيس لجنة الأقصى ما يرتكبه العدو من جرائم وحرب إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني، وصمة عار في جبين الأنظمة العميلة والمطبعة، موضحاً أن حرب الإبادة التي يرتكبها العدو الإسرائيلي يكشف خبث العدو ومخططاته التدميرية تجاه المنطقة بأسرها.

وشدد على ضرورة نصرة ومساندة ودعم القضية الفلسطينية، من خلال استمرار التحشيد ورفع الجهوزية وتقديم الدعم المجتمعي للشعب والمقاومة الفلسطينية.

وفي الفعالية التي حضرها وزراء الزراعة والري بحكومة تصريف الأعمال المهندس عبدالملك الثور، والثروة السمكية محمد الزبيري وحقوق الانسان علي الديلمي والدولة أحمد الحماطي، أشار نائب وزير الزراعة والري - نائب رئيس اللجنة الزراعية السمكية العليا الدكتور رضوان الرباعي، إلى أن اليمن أصبح يمثل رقماً في الصراع العربي الإسرائيلي.

وأكد أن اليمن تصدر المواقف العربية والإسلامية بتدخله الرسمي في الرد على العدوان الأمريكي الصهيوني على غزة والأراضي المحتلة.

ولفت إلى أهمية تضافر الجهود لتعزيز عوامل القوة والصمود وامتلاك القوة الاقتصادية بالاكتفاء الذاتي في مختلف المجالات والاستعداد لمواجهة المخططات التآمرية، مشدداً على ضرورة التعبئة والاستنفار والعمل على مقاطعة البضائع والمنتجات الأمريكي الصهيونية الغربية والتوجه لإنتاج بضائع ومنتجات بديلة، واستغلال البدائل التي تساعد على استمرار المقاطعة الكلية كونها من أكبر الأسلحة في مواجهة الأعداء.

وحيا الرباعي صمود وثبات المقاومة الفلسطينية التي تدافع عن الأمة، مثمناً الموقف المشرف لقائد الثورة في مساندة الشعب الفلسطيني في معركة الدفاع المقدس ضد الكيان الصهيوني وكفه عن غطرسته.

من جهته أشار مستشار وزارة الزراعة المهندس يحيى الحوثي إلى أن الفعالية تأتي في إطار الفعاليات الداعمة والمناصرة للشعب الفلسطيني وتأييداً لعملية "طوفان الأقصى".

وأكد أن إسناد الشعب الفلسطيني يأتي التزاماً بالقضية الأولى والمركزية للعرب والمسلمين، لافتا إلى أن نصرة فلسطين واجب على كل مسلم وتلبية نداء أهل غزة بات التزاما إنسانياً.

ولفت المهندس الحوثي إلى أن الشهداء في اليمن وفلسطين لهم كرامة عظيمة عندالله، وما جعل الله تعالى أحد أسمائه الحسنى "الشهيد" إلا دليلاً على المكانة الرفيعة للشهداء.

حضر الفعالية وكيل أمانة العاصمة للشؤون الزراعية محمد سريع، وقيادات وزارة الزراعة والمؤسسات والهيئات التابعة لها.

صنعاء.. اختتام دورة تدريبية في مجال العمل الطوعي والمبادرات المجتمعية

اليمن الزراعية - صنعاء

اختتمت إدارة المرأة في محافظة صنعاء وقطاع المرأة في مؤسسة بنيان التنموية، بمديرية صنعاء الجديدة الثلاثاء الماضي دورة تدريبية في مجال العمل الطوعي والمبادرات المجتمعية في التنمية المحلية.

وهدفت الدورة -على مدى 10 أيام- إلى إكساب 51 متدربة مفاهيم عملية في تنفيذ أنشطة العمل التنموي التطوعي، وتعزيز التماسك المجتمعي.

وتضمنت أنشطة وأساليب التوعية العملية في أهمية التحرك التنموي وفق هدى الله، ومفارقات المجتمعات، التي لم يتدخل العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية فيها.

وفي الاختتام، أوضحت مسؤولة إدارة تنمية المرأة في محافظة صنعاء دور المرأة التنموية، وتفعيلها في خدمة المجتمع من حولها، مؤكدة على أهمية تنفيذ المبادرات المجتمعية، التي تجعل المجتمع متماسكا ومكتفيا ذاتياً لا ينتظر أحدا.

وأشارت إلى أهمية الانطلاقة الفاعلة في تنفيذ مبادرات وأنشطة مختلفة تُعزز من دور المرأة في المديرية، منوهة بدور مؤسسة بنيان التنموية في إحداث تغيير فعلي وتوعوي بتوجّه الجميع نحو المبادرات والاكتفاء.

بدورها، حثت مسؤولة قطاع المرأة في مؤسسة بنيان التنموية، سارة جحاف، المتدربات على التحرك النسوي المؤثر في الميدان، والمواكبة الجادة للأحداث الراهنة على الجانب المحلي، وحول قضية فلسطين.

ونوهت جحاف بتزامن الدورة مع الذكرى السنوية للشهيد.. منوهة بدور أسر الشهداء في تقديم أروع أمثلة الصبر والرضا، والاعتزاز بالشهداء.

وأكدت أن المشاركة المجتمعية ستكون سلاحا قويا للتغلب على مشكلة الفقر، وإعانة المستضعفين، وتحويلهم إلى سواعد إنتاج وطنية، وثروة بشرية تنهض بالثورة الاقتصادية، التي ستعزز صمود الشعب اليمني في مواجهة العدوان لسنوات قادمة.

وفي حفل الاختتام تم تكريم المتدربات بالشهادات التقديرية.

الأميـن العـام لجمعية العشـة علي الذيب: ندشـن زراعـة 150 لبنة كخطوة أولى في أراض تابعة لمزارعيـن من أبناء المديرية

المزارع الغولي: من المتوقع، حسـب دراسـة الجدوى الاقتصادية، حصاد ما بين 13 إلى 15 طناً من المسـاحة الجاري زراعتها

تدشين زراعة 500 لبنة بمحصول الثوم في محافظة عمران

اليمن الزراعية - عمران

دشنت جمعية العشة التعاونية الزراعية لمنتجي الحبوب زراعة 500 لبنة بمحصول الثوم ضمن فرص استثمارية يجري التنسيق والتعاون عليها بين الجمعية وجمعية ريدة التعاونية الزراعية لمنتجي الحبوب ضمن برنامج البنيان المرصوص.

وخلال التدشين أوضح الأمين العام لجمعية العشة الزراعية لمنتجي الحبوب علي صغير الذيب أن الجمعية بدأت تجربتها مع الزراعة التعاقدية بصورة ناجحة بين جميع حلقات سلاسل القيمة للمحاصيل التي تم زراعتها بنظام التعاقد منذ ثلاث سنوات، مشيراً إلى أنه وعلى الرغم من ظروف المديرية التي تمر بها من فترة قحط والتي أدت إلى تراجع نسبي في بعض المحاصيل الزراعية، وخاصة في العزل التي تعتمد على الزراعة المطرية إلا أنه -وبحمد الله- بدأ الناس هذا العام يستبشرون خيراً ويقبلون على استغلال كافة مواسم زراعة المحاصيل من القمح وأنواع الحبوب والبقوليات والخضروات.

ولفت إلى أن الجمعية تدشن، اليوم، زراعة 150 لبنة من إجمالي 500 لبنة بمحصول الثوم، كخطوة أولى على طريق توسيع دائرة نشاط الجمعيات التعاونية عبر الفرص الاستثمارية، تباشرها جمعية ريدة التعاونية الزراعية لمنتجي الحبوب بالاستثمار في أراض تابعة لمزارعين من أبناء المديرية بالتنسيق والتعاون مع الجمعية، وذلك ضمن مشروع الزراعة التعاقدية للعام ١٤٤٥.

وأكد أن الزراعة التعاقدية تعد شكلاً من أشكال الدعم المباشر للمزارعين بما تقدمه من تسهيلات كتقديم البذور وبعض من المدخلات الزراعية والارشاد الزراعي والمتابعة.

وبين أن الزراعة التعاقدية تعتبر سوقاً ضامناً لاستيعاب كامل كميات ما يحصد من محاصيل المنتجات المتعاقد عليها بأسعار مجزية، ومؤكدة يتم تحديدها ضمن شروط العقد بين الجمعية وتجار الجملة وبين الجمعية والمزارعين.

وتطرق الذيب إلى أن الجمعية حريصة، وفق المتاح من الامكانيات والخبرات الفنية، على نجاح مشروع الزراعة التعاقدية، معتبراً جهود إنجاح المشروع واجباً دينياً وأولوية وطنية وخطوة جادة على مسار تحقيق الاكتفاء الذاتي واستقلال القرار الاقتصادي عبر خفض فاتورة الاستيراد، وعكس قيمتها لصالح دعم تسويق وزيادة وتحسين جودة المنتج المحلي وصولاً إلى صيغة متكاملة لآلية استقرار سعري تضمن للمزارع ومن معه في حلقات سلاسل القيمة ظروفاً معيشية مشجعة على شحذ الهمم نحو توسيع رقعة المساحة الزراعية في المديرية واستصلاح آلاف الهكتارات من الأراضي الصالبة الشاسعة والصالحة لزراعة كافة المحاصيل الزراعية من الحبوب والبقوليات والخضروات والفواكه.

من جهته قال المزارع المستثمر، خالد يحيى سعد الغولي: "نحمد الله على نعمة القيادة الحكيمة، والتي ترشدنا بموجهات سديدة لإصلاح شؤون حياتنا الاجتماعية والاقتصادية وفق منهج رباني قويم يستمد تشريعاته من أصالة الثقافية القرآنية".

وأشار إلى أن توجيهات القيادة بتشكيل الجمعيات التعاونية، بدأت تؤتي ثمارها الطيبة، حيث أصبحت، والحمد لله، تضطلع بدور كبير من التعاون من أجل النهوض بالتنمية الزراعية في المديرية من خلال ما تبذله من جهود في توفير متطلبات المزارعين من المدخلات كالحراثة وتوفير البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات بأسعار مناسبة وقروض حسنة بالإضافة إلى ما تقدمه من خدمات الارشاد الزراعي والمتابعة مع كل عملية زراعية.

وأوضح أنه اليوم -وبفضل الله- ومن ثم جهود التعاون والتنسيق المشترك بين جمعيتي ريدة والعشة التعاونيتين لمنتجي الحبوب ندشن زراعة 150 لبنة ب 1.7 طن من بذور الثوم كمرحلة أولى من زراعة 500 لبنة تم التعاقد على زراعتها مع جمعية ريدة التعاونية الزراعية بالتعاون مع جمعية العشة.

وأشار إلى أنه من المتوقع، حسب دراسة الجدوى الاقتصادية، حصاد ما بين 13 إلى 15 طناً من المساحة الجاري زراعتها.

حضر التدشين، عدد من أعضاء السلطة المحلية والشخصيات والأعيان من مختلف الفعاليات الاجتماعيات بالمديرية، ورئيس جمعية العشة، يحيى منيف، والمدير التنفيذي للجمعية، يحيى الغماري، ومنسق بنيان بالمديرية، فواز سرور، وجمع من المزارعين.

اختتام دورة تدريبية حول صيانة محركات قوارب الصيد بالحديدة

اليمن الزراعية - الحديدة

اختتمت بالمعهد التقني للآليات وعلوم البحار بالحديدة دورة تدريبية لمدربين حول صيانة محركات قوارب الصيد.

واستهدفت الدورة التي نظمتها في أربعة أيام الهيئة العامة للمشاريع الصغيرة والأصغر، وجمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية، بالتنسيق مع اللجنة الزراعية والسمكية العليا ووزارة الثروة السمكية، عشرة متدربين.

وفي الاختتام أشار وكيل وزارة الثروة السمكية عبدالغني الولي، إلى أهمية الدورة في إعداد كوادر مؤهلة من مجتمعات الصيادين في المناطق الساحلية في مجال صيانة محركات قوارب الصيد وتخفيف معاناة الصيادين.

وأوضح أن الدورة، تمثل الترجمة الحقيقية لاهتمام القيادة بالصيادين والعمل على حل المشكلات والمعوقات وتوفير الاحتياجات التي تمكنهم من مواصلة مهنة الصيد التي تعتبر المصدر الوحيد للرزق لهم ولأسرهم.

وخلال الاختتام بحضور ضابط القروض بهيئة المشاريع الصغيرة والأصغر سيف جمال، تم توزيع شهادات المشاركة للمتدربين.

وكيل وزارة الثروة السمكية يطلع على أعمال مشروع رصف ساحة ميناء الاصطياد بالحديدة

اليمن الزراعية - الحديدة

تفقد وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع التسويق عبدالغني الولي الأحد الماضي سير أعمال الصيانة والرصف في ساحات ميناء الاصطياد السمكي بالحديدة.

واطلع الوكيل الولي على مستوى تنفيذ أعمال مشروع رصف ساحة الميناء، والآلية المتبعة لتنفيذ عملية المسح في مرحلتها النهائية قبل البدء بعملية الرصف الخرساني، بدءا من البوابة الجنوبية للميناء وصولاً إلى الهناجر الخاصة بالحراج ورصيف الميناء.

واستمع من نائب رئيس هيئة المصائد السمكية في البحر الأحمر، عبدالملك صبرة، إلى شرح حول ما تم إنجازه من أعمال الصيانة، وإعادة تأهيل المبنى الخاص بالمكاتب، وتنفيذ شبكة الإنارة، ومشروع تعميق البوابة البحرية للميناء الجاري تنفيذها، والجهود المبذولة لاستكمال مشروع الرصف للساحة، وإعادة تأهيل وترميم كافة الهناجر والمرافق الخاصة بالميناء

اجتماع بصنعاء يناقش إمكانية فتح نقاط بيع الأسماك بالعاصمة

اليمن الزراعية - صنعاء

ناقش اجتماع في أمانة العاصمة آلية تنفيذ مشروع نقاط بيع الأسماك والأحياء المائية في العاصمة صنعاء.

وركز الاجتماع، الذي ضم وكيل الأمانة للشؤون الزراعية - رئيس اللجنة الزراعية والسمكية في الأمانة، محمد سريع، ووكيل وزارة الثروة السمكية المساعد لقطاع خدمات الإنتاج والتسويق، المهندس راجح طبقة، على مناقشة آليه الانتفاع بسوق نقم للأسماك، وإمكانية إنشاء شركة لتسويق المنتجات السمكية.

وأكد على تكليف فريق للنزول الميداني إلى سوق نُقم للأسماك، ورفع الاحتياجات اللازمة لتشغيل وفتح السوق رسميا.

وأشار سريع وطبقة إلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق المستمر في قطاع الزراعة والأسماك، وتنميته وتطويره لتلبية احتياجات المواطنين، وتوفير فرص عمل جديدة.

حضر الاجتماع مديرا المشاريع في وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بالأمانة، المهندسان فضل النجار ومحمد العبدي.

الهجـرة الداخلية إلى المـدن.. مخاطرة وأعباء إضافية

الحسين اليزيدي - اليمن الزراعية

فاقم العدوان والحصار الأمريكي السعودي على بلادنا للعام التاسع على التوالي الحالة المادية لملايين اليمنيين ما دفع الكثيرين للهجرة من الأرياف إلى المدن طلباً للخدمات التي أصبحت تحت رحمة الازدحام السكاني، وبحثاً عن فرص العمل التي باتت منعدمة في المدينة، وانخفضت في المجتمعات الريفية بسبب الحصار الخانق والاستهداف الممنهج للقطاع الزراعي.

ويشكو عبده السعيدي من صعوبة الحياة في المدينة بدءاً من ارتفاع أسعار الإيجارات إلى تدني الدخل اليومي.

ويقول: "لا أستطع توفير 35 ألف ريال ايجار السكن الذي أعيش فيه، وأخرجت أولادي في الفصل الدراسي الماضي من المدرسة لعدم قدرتي على توفير مصاريفهم المدرسية".

فما بين الحالة التي كان يعيشها السعيدي في ريف محافظة حجة والحالة التي بات عليها في مدينة صنعاء- فرق كبير من حيث توفر السكن وسهولة العيش، ويوضح السعيدي أن العيش في الريف أقل تكاليفاً من المدينة.

ويواصل حديثه: "كنت اعتمد على الزراعة وأذهب إلى السوق بشكل شبه يومي ولا يطرأ على مخيلتي إيجار سكن ومصاريف للمدرسة".

والآن يفكر السعيدي بجدية للعودة إلى الزراعة والحياة الروتينية الهادئة في الريف، و يقول: "حياة الريف مليئة بالهدوء وسبل توفر مصادر الدخل كثيرة في الزراعة وتربية الثروة الحيوانية، وأعد نفسي للعودة من المدينة إلى قريتي أزرع الأرض وأحرثها وانتظر حصادها".

الهجرة العكسية

في هذا الخصوص يوضح مدير الإعلام في مؤسسة بنيان التنموية عبدالكريم صورج خطورة التكدس في المدن وسلبياتها على القطاع الزراعي وضعف إنتاجية الفرد، وزيادة الأعباء المالية.

ويقول صورج في حديثه لصحيفة "اليمن الزراعية": "تؤدي الهجرة من الريف إلى المدينة إلى تعطيل إنتاجية الفرد في مجال الزراعة، وتربية الثروة الحيوانية وعدم الاستفادة منها، حيث يصبح الشخص غارقاً في الالتزامات المالية وكلفة المعيشة التي تتضاعف في المدينة عن الريف بكثير، ما تؤدي تلك الالتزامات وضغط العمل إلى اتخاذ طرق ووسائل غير مشروعة لكسب المال لتغطية النفقات في المدينة.

وللحد من الهجرة الداخلية للمدن وتحقيق الهجرة العكسية يؤكد على ضرورة إيجاد بيئة مناسبة في القرى والأرياف من خلال الممارسات وطرق عمل في أبعاد ثلاثة: "اجتماعية واقتصادية وتنظيمية" تساهم في تعزيز استقرار وتنمية المجتمعات الريفية.

ويضيف أن "مساهمة المجتمعات الريفية في مجالات التنمية يحد من الهجرة الداخلية إلى المدن.

وفي هذا الإطار نفذ الأهالي في السنتين الماضيتين 1000 مبادرة مجتمعية في التعليم، و1650 في مجال المياه، و4 آلاف 351 في مجال الطرق، وما يقارب 200 مبادرة مجتمعية في المجال الصحي، وأكثر من 20 ألف فارس تنمية جلهم من الأرياف يعملون في الأنشطة التنموية المختلفة.

ويشير إلى تركيز الحكومات السابقة على المواد الخام الخارجية، ويقول: "المشاريع العملاقة التي كانت تنفذها الحكومات السابقة في المدن لم تكن تهتم بالمواد الخام المحلية، بل لم توجد محاولات لإيجاد وتوفير وتطوير مواد خام محلية، حيث كان اعتماد تلك الحكومات على المواد الخام المستوردة ما دفع الإنسان الريفي للهجرة إلى المدينة للبحث عن فرص عمل"، موضحاً أن مؤسسة بنيان تعمل لسد فجوات الماضي وخلق بيئة ريفية مزدهرة بأن يكون 90% من موازنة الفرص مدخلات من الريف، وزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني في القرى الريفية والاهتمام بتسويق الألبان والجلود واللحوم إلى المدن لتحويلها عبر الصناعات والمعامل الصغيرة بالشكل الذي لا يؤثر على سكان الأرياف، بالإضافة إلى تحسين وتطوير الخدمات في الريف عبر المشاركة المجتمعية الواسعة التي تؤدي، إلى خفض الهجرة الداخلية إلى المدن ويساهم في الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف بالعمل المنظم في إطار الجمعيات التعاونية.

الجمعيات الزراعية

من جانبه يؤكد أمين عام الاتحاد التعاوني الزراعي محمد القحوم أن سياسة الجمعيات التعاونية الزراعية لتحقيق الهجرة العكسية، "تعمل الجمعيات وفق سياسات تسعى من خلالها لتنمية وتطوير المجتمعات وتحديداً المجتمعات الريفية بخطط عمل تسعى لإحداث تنمية مستدامة شاملة قائمة على هدى الله لتحقيق اكتفاء ذاتي للمجتمعات عبر خفض فاتورة الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي، لتأطير المجتمعات في الجمعيات التعاونية الزراعية.

ويضيف أن الجمعيات تسعى لتحقيق الهجرة العكسية بخلق فرص عمل زراعية كبيرة للمزارعين والاهتمام بسلاسل القيمة، وبطلاب الريف في كليات الزراعة، مؤكداً أنه تم إلى حد الآن إنشاء 90 جمعية زراعية بالتعاون مع الشركاء ويجري العمل لاستكمالها وبنائها لتقوم بدورها التشغيلي المطلوب أهداف وسياسة العمل التي من ضمنها تحقيق الهجرة العكسية من المدينة للريف".

مخاطر وحلول

وعلى صعيد متصل ينوه أستاذ التنمية الريفية في كلية الزراعة بجامعة صنعاء ظافر هويدي بمخاطر الهجرة العكسية المرتبطة بالمدينة، بسبب الهجرة من الريف إلى المدن المتمثلة في زيادة الكثافة السكانية في الأخيرة مما يقلل جودة الحياة بمعنى يقل نصيب الأفراد من الخدمات التي تقدمها الدولة في المدن، ويزيد نسبة الاستهلاك والتلوث البيئي وتحدث الكثير من المشكلات الاجتماعية ومنها البطالة، وأيضاً المشكلات البيئية التي تؤدي إلى زيادة الحمل على الدولة في تقديم الخدمات، وفي الجانب الآخر يقل عدد سكان القرى والأرياف بالرغم من وجود موارد وطاقات ومساحات شاسعة بدون زراعة.

وعن كيفية الحد من الهجرة من الريف إلى المدن يقول أستاذ التنمية الريفية في كلية الزراعة: "معرفة أسباب الهجرة الداخلية أول الطريق لمعالجتها، وأبرزها البحث عن فرص عمل أفضل وكذلك توفر خدمات في المدن أفضل من الريف وهنا تبرز الأهمية القصوى لتوفير حياة أفضل في القرى والأرياف عبر التنمية الريفية والتي بها تتساوى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية بين الريف والمدينة، لأن العناية بالمواطن في الريف ومساواته بالمواطن في المدينة يؤدي إلى توفير الخدمات من تعليم وصحة وغيرها في الريف وكذلك الاهتمام بالجانب الزراعي وزيادة الدخل لدى أبناء الريف يقلل من الهجرة إلى المدينة، عبر تطوير الزراعة والاهتمام بها وزيادة المساحات الخضراء وتسويق المنتجات الزراعية، والاهتمام بالتعليم للتخلص من الجهل والأمية، وتوفير سبل الرعاية الصحية للتخلص من الأمراض، وضرورة المحافظة على الجانب الثقافي والعادات والتقاليد والقيم وترسيخ روح الانتماء والوطنية.

ويشير لأهمية إشراك المجتمعات الريفية في مختلف مجالات التنمية عبر إنشاء الجمعيات التعاونية وتكريس روحية العمل الطوعي والمشاركة الحكومية المجتمعية، ليصبح الفرد الريفي معني بتنمية مجتمعه، وطرف رئيسي فيها.

عبدالكريم صورج

د. ظافر هويدي

محمد القحوم

الدكتـور هويـدي: معرفـة أسـباب الهجـرة الداخليـة أول الطريـق لمعالجتهـا

القحـوم: الجمعيـات تسـعى لخلـق فـرص عمـل زراعيـة متعـددة للمزارعيـن والاهتمـام بسلاسـل القيمـة وبطـلاب الريـف فـي كليـات الزراعـة

صـورج: مسـاهمة المجتمعـات الريفيـة فـي مجـالات التنميـة يحـد مـن الهجـرة الداخليـة إلى المـدن

◆ بتفعيل المبادرات المجتمعية النسوية نستطيع أن نوفر احتياجات المجتمع الريفي

المـــرأة الريفيـــة
خـــطـــوات لتحقيـــق التنميـــة المستدامـــة

صفية احمد - اليمن الزراعية

في ظل التوجه العام نحو زراعة الأرض والاكتفاء العام، يأتي الدور البارز من المناطق الريفية، حيث تعد التنمية الريفية بمجالاتها المختلفة ركيزة أساسية في بناء مجتمع اقتصادي مقاوم، يهدف أولاً للاكتفاء الذاتي ثم المساهمة في رفع الاقتصاد الوطني وتخفيف فاتورة الاستيراد، وتشغيل أيادٍ عاملة، وبذلك نستطيع القول بأننا نمضي نحوَ تحقيق الأمن الغذائي، وهو ما بتنا نلاحظه خلال الأربعة الأعوام الأخيرة بالتحرك الكبير في زراعة مساحات واسعة من الصحاري والأرياف وحقق نجاحات باهرة بعد حصادها، ولم تكن المرأة الريفية بعيدة عن ذلك، بل كانت اليد المساند لأخيها المزارع والمُنمي لأرضه في جميع جوانب التنمية.

ورغم كل ذلك لم تكترث بعض الأسر بأهمية التمسك بأراضيها، وحملوا أمتعتهم ونزحوا إلى المدينة ولاقوا عقباتٍ كبيرة من سنوات وحتى الآن.

انعدام الخدمات

روضة علي، نازحة من منطقة الخشم بمحافظة حجة تقول: "انتقلت إلى أحد الأحياء في أمانة العاصمة بسبب المعاناة في الريف من عدم توفير الاحتياجات مثل الماء، وانقطاع الكهرباء وعدم توفر المراكز الصحية والتعليمية".

وتضيف: "عندها قررت أنا وأسرتي الانتقال والعيش في المدينة، وتشير إلى أنها اضطرت للخروج للعمل في المنازل، والسبب لم يعد لدينا أي مصدر دخل بعد أن بعنا كل أموالنا ومزارعنا في القرية" مؤكدة أنهم عندما كانوا في القرية كانوا يأكلون ويشربون ويسكنون مجاناً، بدون خسارة.

الحياة في الريف

بدورها تشير مسؤولة قطاع المرأة بمؤسسة بنيان التنموية الأستاذة سارة جحاف إلى أن فارق المعيشة بين الريف والمدينة كبير جداً، فالحياة في الريف بسيطة جداً وغير مكلفة مقارنة بالعيش في المدينة.

وتضيف أن متطلبات الحياة في الريف متوفرة، والتكافل الاجتماعي في الريف مازال حياً لأن المجتمع الريفي متقارب ويعرفون أحوال بعضهم البعض، والعكس تماماً بالنسبة للحياة في المدينة فقد أصبحت مكلفة وتحتاج للكثير من المال، فكل شيء في المدينة بالمال مثل: الماء، الكهرباء، الإيجار، الأكل، الملبس.

وتقول جحاف: " لا يوجد مقارنة بين الحياة في الريف والمدينة على الإطلاق حتى على المستوى الصحي فالهواء النقي والتنفس الصحي يؤثر على النفسية ويرفع المعنويات بينما الهواء في المدينة وطبيعة الحياة فيها تؤثر على النفسية سلباً وتجعل الحياة جافة والنفسية مكتئبة"، مؤكدة أن أهم أسباب الهجرة من الريف إلى المدينة تكمن في غياب الخدمات الأساسية التي تحتاجها الأسرة، كبعد مسافة منابع المياه عن المنزل وصعوبة الحصول على المياه النقية، وخصوصاً أن المرأة هي من تتحمل مسؤولية توفير المياه في الريف فتحمل الماء على رأسها من النبع إلى المنزل وعلى دفعات كثيرة لتستطيع الطبخ والغسيل وغيرها من الأعمال المنزلية، أيضاً عدم وجود طريق ممهدة،

التنمية الريفية تعزز الاقتصاد المجتمعي المقاوم وتنمي المجتمع في كل المجالات

وضعف المراكز الصحية والكهرباء والتعليم كل هذه الخدمات تجعل الأسرة تفضل الهجرة إلى المدينة دون التفكير في تبعات ذلك.

وترى أن استقرار الأسرة في ريفها الجميل هو أساس التنمية الاقتصادية، فالزراعة والثروة الحيوانية هي مصدر للموارد الطبيعية لمعظم الصناعات والمواد الأساسية والنزوح للمدينة، ويعتبر أكبر تهديد للزراعة وللاقتصاد وبالطبع تحسس وضع الأسرة والمرأة تحديداً في الريف مهم جداً لدعم استقرارها وبقائها.

وتؤكد أن الواجب علينا وعلى الجهات المعنية العمل على توفير الخدمات الأساسية على أقل حال للتخفيف من معاناة المرأة الريفية لتستطيع الاستمرار بعيشها في القرية وهذا سيؤثر على الهجرة العكسية لأن الأسر التي خرجت ونزحت إلى المدينة تعاني كثيراً وتتعرض لظروف صعبة وتعيش معاناة تؤدي معظم الأحيان إلى التفكك الأسري وإلى فقدان التوازن.

صعوبة العيش في المدينة

من جانبها تؤكد فاطمة يحيى إحدى النساء في ريف محافظة الجوف أن دور المرأة الريفية في المترس التنموي الاقتصادي لا يقل عن دور الرجل في المترس العسكري، فهي تزرع كل أنواع الزراعات، تبذر وتحصد، وتربي المواشي وغيرها.

وتشير إلى أن منتجات الأرياف هي تصنع الاستقرار والحياة في المدينة، فلولا النهضة الريفية لما وُجِدَ في الأسواق منتجات مختلفة، موضحة أن منزلها لا يخلو من السلع الغذائية الأساسية فهي مكتفية ذاتياً في قوتها طوال أيامها، وتحدثت عن تجربة لها بالانتقال للعيش في المدينة فقالت: "رأينا الكثير من الأسر ينتقلون إلى المدينة فتركت منزلي أنا وأسرتي وذهبنا إلى المدينة للعيش لكننا بعد فترة بسيطة أصبحنا مديونين للكثير ممن حولنا، و لا نستطيع توفير قوت يومنا إلا بصعوبة، فما يأتي يوم إلا وتزداد علينا الصعوبات المعيشية، فقررنا العودة واستعدنا روحية حياتنا السابقة، وبفضل من الله، انطلقنا للتوجه نحو إنشاء مبادرات مجتمعية نسوية تحفظ لنا مواردنا وننميها".

وتشير فاطمة يحيى إلى أنها بدأت بتفعيل مبادرات نسوية في مجال الزراعة المنزلية وفي مجالات التنمية الذاتية التعليمية والصحية أو التوعوية وحتى التدريبية في مجال الخياطة والحرف اليدوية، مضيفة: "انطلقنا في التعلم على كيفية الاهتمام والرعاية بصحة المواشي وأهمية الثروة الحيوانية، وحققنا الاستقلالية وامتلاك القوت والقوة باكتفائنا الذاتي بكل المجالات والاحتياجات.

دور المرأة في التنمية الريفية

وفي السياق تشير فنون مجلي نائبة مدير عام إدارة المرأة بوزارة الزراعة والري إلى أن المرأة الريفية ركيزة أساسية في التنمية الزراعية، فهي تشارك وبشكل كبير جداً في الزراعة وتربية الحيوانات والعمل الجاد، كذلك في الحرف اليدوية التي تعود عليها بالاكتفاء الذاتي والصحي.

وتؤكد فنون، أن المرأة الريفية لن تستطيع توطين نفسها وأسرتها في الريف إلا من خلال البرامج التنموية التي ترفع وعيها في سد احتياجاتها العادية وخاصة في ظل هذه الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد جراء العدوان الغاشم، وتحمل المرأة أعباء كثيرة أثقلت كاهلها بعد أن قدمت رجالها لجبهات العز والشرف، كذلك توفير كل مقومات الحياة في الريف، حتى ينعم بالاستقرار والتطور.

وتوضح مجلي أن عمل المرأة الريفية لم يقتصر على العمل الزراعي وما ذكر سابقاً فقط، بل لها الاهتمام الكبير ببيتها وبأسرتها وبمهامها المنزلية، فهي بحق المرأة الحديدية التي واجهت كل الظروف والصعاب بصبرها وعملها الجاد والمستمر والمثمر.

وتقول مجلي: "لا يوجد خطط وبرامج عملية تنمي من المرأة الريفية لعدم التمويل لمخصصات الإدارة بالوزارة، لكننا نعمل بقدر المستطاع ونساند المرأة التنموية في كل مكان، فنزور باستمرار الأسر المنتجة في سوق الخميس للاطلاع على الإنتاج المحلي وكذلك يتم التعاون مع الإتحاد العام التعاوني الزراعي لإقامة دورات تأهيلية في بعض المديريات بالأمانة وهذي كلها جهود ذاتية فقط".

تفعيل الهجرة العكسية

من جانبها تؤكد الإخصائية الاجتماعية صفاء الديلمي أن الثقافات الدخيلة التي تنظر بنظرة دونية إلى من يعيش في الريف هو إنسان متخلف بعيد عن التطور ويمتهن أقل المهن، ويجهدها الزراعة وتربية المواشي بالطرق البدائية، وهذا انعكس بالرفض من الرجل والمرأة الاستمرار بالعيش في الريف وباتت المدينة هي الحلم الجميل الذي سيخرجهم من واقع الريف الأليم.

وتضيف لكننا نستطيع تفعيل الهجرة العكسية عبر توفير أهم الخدمات بتكاتف جهود الجهات المختصة في (الطرق- الكهرباء- المياه- المدارس)، وجعل الريف في منزلة المدينة من اهتمام وتطوير وتوفير لكافة الخدمات، فيه بحيث يرقى للعيش الإنساني.

وتشير صفاء الديلمي إلى أن تسخير الجهات ذات الصلة لدعم المزارع ومربي الثروة الحيوانية بالدعم الفني والمادي والاهتمام بالتسويق لمنتجات الريف بشكل كامل سينعكس إيجاباً في الهجرة العكسية والتنمية الريفية.

وتزيد بقولها : "أنا وأنتِ وأنتم، كلنا ننتمي إلى الريف ونذهب إليه ما بين حينٍ وآخر ونلاحظ كيف أن الخدمات ضعيفة جداً وقد تكون منعدمة في أغلب القرى رغم ما نجده من موارد وفرص للاستثمار، ولتنميتها يجب أولاً توفير كافة الخدمات الأساسية وتفعيل كافة الجهات المختصة للمساهمة في عملية التحسين المستدام الذي يحتاجه الريفي والذي نحتاجه نحن في المقام الأول، فمتى كان المجتمع الريفي قوياً ومتعافاً وينعم بخدمات واستقرار وإنتاج كبير لكافة المنتجات الزراعية والحيوانية انعكس ذلك على المدن بتوفر منتجات محلية صحية بديلة عن المستورد".

وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع تنمية المحليات عمار الهارب في حوار لـ اليمن الزراعية

القطاع الزراعي هو المدخل الحقيقي لنهضة أي بلد والجمعيات التعاونية تلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية الريفية

أكد وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع تنمية المحليات الأستاذ عمار الهارب أن أهم هدف للتنمية الريفية هو الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.

وأشار الهارب في حوار خاص مع صحيفة "اليمن الزراعية" إلى أن المجالس المحلية تعمل على تحقيق التنمية الريفية من خلال إطلاق مشروعات تحقق الاستثمار الأفضل لمقومات كل منطقة.

وقال إن القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تسهم في تشجيع المواطنين للعودة إلى قراهم.

حاوره : مدير التحرير

■ بداية لو تحدثنا والقارئ الكريم عن التنمية الريفية أهميتها وأهدافها؟

التنمية الريفية بشكل عام عبارة عن تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام عن طريق تنمية الموارد الطبيعية في الريف واستثمارها بما يؤدي إلى تحسين الخدمات ونمط المعيشة وتوفير الحاجات الأساسية، وبما يحقق الاستقرار المعيشي للسكان في الريف، ويحافظ على الموارد الطبيعية ويحميها من الاستغلال الجائر، وبمشاركة حقيقية من المجتمع.

وعندما نتكلم عن الاستقرار المعيشي نقصد به الاستقرار الذي لا يجعل السكان في الريف يفكرون بالهجرة إلى المدن الحضرية بحثاً عن العمل والتعليم والصحة والمياه والكهرباء وبقية الخدمات لهم ولأولادهم.

وذلك هو أهم هدف للتنمية الريفية (الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة) لما يترتب عليها من آثار سلبية أهمها اهدار الموارد الطبيعية المتوفرة في الريف، وعدم الاستفادة منها كمدخل من مدخلات تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، ومن أهم تلك الموارد الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية، وأرضنا غنية بمواردها من أراض خصبة، ومعادن، وأحجار كريمة، وأحجار زينةً و...الخ، ولها ميزة تنافسية غير عادية فهي البلدة الطيبة.

وإذا ما علمنا أن نسبة كبيرة من السكان في اليمن يعيشون في المناطق الريفية، وبنسبة تفوق 70% سندرك أهمية التنمية الريفية وضرورة التركيز عليها، للاستفادة من مواردها البشرية والاقتصادية الهامة، ولما يمثله ذلك من عامل مهم من عوامل اكتساب القوة، سيوفر فرص عمل، ويحد من الفقر، ويحقق الأمن الغذائي، ويحسن من مستوى دخل المواطنين.

■ ما هو واقع التنمية في الريف اليمني؟

عانت المناطق الريفية على مدى عقود من نقص الخدمات الأساسية، وتعرضت لإستهداف وتغييب للبنى التحتية جعل الكثير من المواطنين في الأرياف ينتظرون مشاريع مركزية، أو تدخلات خارجية، كما فشلت الحكومات المتعاقبة من استغلال الموارد الطبيعية في الريف للاستفادة منها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص اقتصادية مستدامة.

حتى القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه غالبية سكان الريف تم ممارسة سياسات ظالمة تجاه هذا القطاع؛ تمثلت في دعم المنتج الخارجي من الحبوب وتشجيع الاستيراد ومحاربة الانتاج المحلي وهو ما زاد من معاناة المزارعين وسكان الأرياف وزاد من المعاناة غياب الخدمات الأساسية الطرقات والمراكز الصحية، والمدارس والأسواق وغيرها.

لكن بفضل الله وبعد أن قطعت يد الوصاية الخارجية والتدخلات الأجنبية في ثورة الحادي والعشرين من سبتمبر2014م كان هناك مسار تحرري تنموي شكل ازعاجاً للقوى المعادية، فسارعت بشن عدوانها الظالم وحصارها الجائر بحق أبناء شعبنا اليمني تمثل في غارات العدوان 26 مارس 2015م، وبذلك كشفت تلك الدول عن وجهها الحقيقي وموقفها تجاه شعبنا، ومع ذلك نسمع توجيهات سماحة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي قائد الثورة -يحفظه الله- ومنذ اللحظات الأولى لهذا العدوان، وهو يؤكد أنه لابد أن يكون العدوان حافزاً لنا لتحقيق التنمية والنهضة، وضرورة أن نحول التحديات إلى فرص، وأن نسعى لبناء واقعنا بناء قوياً يؤهلنا لمواجهة التحديات، وضرورة الاستفادة من النعم الإلهية واستثمارها، وانطلاقاً من مشروع "يد تبني ويد تحمي" تحركت يد البناء انطلاقاً من الجانب الزراعي وتحسين الخدمات، وتحرك الكثير من المواطنين في مختلف القرى لتنفيذ عدد من المبادرات المجتمعية لايصال الخدمات إلى مجتمعاتهم معتمدين على أنفسهم وجهدهم، وتبنت الدولة تشجيع ومساندة أغلب المبادرات، ورأينا فخامة رئيس المجلس السياسي المشير الركن مهدي محمد المشاط ينزل إلى الميدان، ويعقد اللقاءات ويقدم الاسناد تحت شعار المشاركة المجتمعية من أجل تحقيق التنمية، ورغم صعوبة المرحلة الا أن واقع الريف اليمني سيكون أفضلاً بعون الله، نراهن على ذلك واثقين من الله تعالى ولدينا نقاط قوة تتمثل في القيادة الحكيمة والشعب الواعي والمقومات التي تمتلكها اليمن، والتوجه الصادق والوعي والتحرك الجماعي.. الخ

■ ما هي الآثار المترتبة على انعدام التنمية وغياب الخدمات في الريف؟

أكبر أثر يترتب على انعدام التنمية وغياب الخدمات هو انتقال السكان من الريف وترك أراضيهم الزراعية (تعطيل الزراعة) والانتقال إلى المدن، وما يترتب على ذلك من مشاكل، ازدحام وتكدس سكاني في المدن وانتشار للبطالة وصعوبة الحصول على الخدمات الأساسية، وبدلاً من أن تعتمد الدولة على مواردها تذهب للبحث عن أموال لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية للمدن من مصادر غير موثوقة وفي مقدمتها البنك الدولي على حساب استقلالية القرار السياسي وتخضع للوصاية وذلك جزء من المؤامرة، فإلى جانب اهدار الموارد وتضييع الفرص والمقومات الموجودة في الريف، نحتاج زيادة انفاق في الحضر، ونتحمل قروضاً.

■ ما هو دور المجالس المحلية في التنمية الريفية؟

المجالس المحلية ووفقاً لقانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000 الذي يعتبر نقلة وتغييراً في الحكم، وانتقالاً من الأسلوب المركزي إلى الادارة المحلية (اللامركزي) عن طريق اختيار الشعب لممثليه في المجالس المحلية، ويعد هذا الأسلوب من أنماط الادارة الأكثر تقدماً، وهو يعتبر تطوراً لتجربة التعاونيات لولا تأثير الحزبية وبعض الاعتبارات في اختيار عضو المجلس المحلي في بعض الأماكن، وبدلاً من أن يصبح ممثلاً للمجتمع، وحلقة وصل بين الحكومة والمواطن، قدم الكثير أنفسهم ممثلين للحكومة، فاضعفوا العمل التعاوني وأثروا سلباً على التنمية لعدم استيعاب دورهم الأصلي.

ووفقاً للقانون تعمل المجالس المحلية على تحقيق التنمية الريفية من خلال إطلاق مشروعات تحقق الاستثمار الأفضل لمقومات كل منطقة من النواحي الزراعية والصناعية والحرفية، وتهدف المجالس المحلية إلى تحسين واقع الخدمات وتعزيز التنمية على المستوى المحلي، عن طريق اقرار الخطط وتنفيذ المشاريع والاشراف على عملية التنمية بشكل عام.

ونعتبر المحافظ أو مدير عام المديرية (رئيس المجلس المحلي) المسؤول عن تحقيق التنمية في الوحدة الادارية، والمناط به تحفيز وتشجيع المشاركة المجتمعية ورعاية المبادرات ومعرفة الاحتياجات، والعمل على تحسين واقع الخدمات وتلبية الاحتياجات، وعليهم النزول الميداني وتنفيذ الخطط التنموية.

وحالياً وعبر برنامج التنمية المحلية -تنمية من واقع هدى الله- نحرص وبالتعاون مع شركاء التنمية في اللجنة الزراعية ومؤسسة بنيان على تدريب مدير المديرية وأعضاء المجلس المحلي والمكتب التنفيذي إلى جانب الجمعية التعاونية والشباب المبادر من فرسان التنمية ضمن برنامج يهدف لرفع مستوى الوعي بأهمية تظافر الجهود وتحفيز المجتمع للمشاركة المجتمعية ومعرفة الفرص ونقاط القوة والاستفادة منها، ويتم الخروج بخطة تنموية شاملة للمديرية يعمل الجميع بروح الفريق الواحد لإنجازها.

■ تطرقتم خلال حديثكم عن الجمعيات التعاونية ماهو دورها وأهميتها في تحقيق تنمية ريفية؟

إذا تأملنا في المدرجات الزراعية المنحوتة في الجبال، وخزانات المياه (البرك) والسدود، ونظام الري المنتشر في أودية اليمن، ندرك أن الأجداد اعتمدوا على العمل التعاوني لتحقيق التنمية والنهضة وبناء حضاراتهم التي سطرها التاريخ عن اليمن السعيد، حتى أن النقوش القديمة تحمل في أيديها السنبلة والسيف أو المحراث والرمح، فالعمل التعاوني هو تحرك جماعي بين مجموعة من الأفراد لتحقيق منافع مشتركه.

الجمعيات التعاونية هي مكونات تأسست لتمثيل مصالح منتسبيها الذين يتعاونون طوعاً من أجل المنفعة، وهي وسيلة فعالة لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الريفية،

تلعب الجمعيات التعاونية دوراً هاماً في تحقيق التنمية الريفية؛ وذلك من خلال العمل على دعم النشاط الزراعي والبرامج التنموية المرتبطة من دعم سلاسل القيمة والتوعية والارشاد، وتوفير المدخلات بما يؤدي إلى خفض الكلفة وتحسين الانتاج والجودة، وتعمل الجمعيات على تشجيع المبادرات وتفعيل المشاركة المجتمعية، وهناك تحرك جاد في هذا المجال لبناء جمعيات قوية وفاعلة وقادرة على احداث تغيير ايجابي في الواقع، وفي هذا الإطار وايماناً بأهمية نجاح الجمعيات جاء مشروع التنسيق المشترك بين الجهات المركزية ومكونات المجتمع من أجل تحقيق التنمية المحلية.

■ ما أهمية القطاع الزراعي في تشجيع الهجرة العكسية من المدن إلى الريف؟

القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تساهم في تشجيع المواطنين للعودة إلى قراهم والحد من الهجرة من الريف إلى المدن الحضرية، فبلدنا اليمن بلد زراعي بامتياز، ويملك مقومات غير عاديه، وسبق أن تحدثنا سابقاً عن تلك السياسات الظالمة التي تم ممارستها تجاه المزارع اليمني بالاعتماد على الاستيراد ودعم المنتج الخارجي، ومحاربة المزارع، لكن بفضل الله اليوم لدينا فرصة في هذا القطاع الهام عن طريق برامج وسياسات تبنتها اللجنة الزراعية والسمكية العليا، وذلك ما يحث عليه سماحة السيد القائد عبدالملك الحوثي ورئيس المجلس السياسي الأعلى مهدي المشاط بضرورة السعي لخفض فاتورة الاستيراد وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، باعتبار الغذاء وامتلاك القوت هو أهم عامل لاكتساب عوامل القوة.

وهناك تحرك كبير في الجانب الزراعي عبر الزراعة التعاقدية وتوفير المدخلات وتقديم الارشاد الزراعي الحقلي و أصبح السوق مضموناً لوجود موازنة الاستيراد، ويجب أن نعرف أن انعاش القطاع الزراعي هو المدخل الحقيقي لنهضة وبناء البلد لما يترتب عليه من تحسين دخل الأفراد، وايجاد الكثير من فرص العمل، وستتحرك قطاعات أخرى كالنقل والأسواق والتخزين، ولا ننسى أن مخرجات القطاع الزراعي تشكل نسبة كبيرة من مدخلات القطاع الصناعي (التصنيع)، واجبنا اليوم التحرك كالتزام ايماني وأخلاقي لتشجيع المنتجات المحلية وضرورة السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي كونه أهم عامل لاكتساب القوة.

■ ماذا تحتاج الأرياف حتى تكون بيئة جذب حقيقة وعامل استقرار لأبنائها؟

الأرياف هي البيئة الحقيقة لإحداث نهضة تنموية حقيقية وسواعد أبناء الريف هي من ترتكز عليها النهضة الاقتصادية، والريف بحاجة لتنمية مستدامة تهتم ببناء الانسان ليستفيد من النعم الالهية ويستغل الفرص وفي مقدمتها التحرك في الجانب الزراعي كونه سينعكس في تحسن مستوى الدخل الفرد، تحتاج الأرياف للعودة إلى الزراعة بشقيها النباتي والحيواني وتربية النحل، وبحاجة لتوفير المدخلات وتحسين الجودة وخفض الكلفة، والريف بحاجة لتحسين الخدمات الأساسية وتوفير البنى التحتية.

■ من هي الجهات المعنية بالتنمية الريفية؟

كل الجهات العاملة على تنفيذ البرامج والمشاريع الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية في المناطق الريفية، ونعمل حالياً في وزارة الادارة المحلية مع عدد من شركاء التنمية وعلى رأسهم اللجنة الزراعية والسمكية العليا ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الزراعة والري، وكل الوزارات والمؤسسات ذات الطابع الخدمي، والحقيقة التي يجب أن نقولها إن المجتمعات هي المسؤولة عن تحقيق التنمية في الريف، فكلما ارتفع مستوى الوعي وانضم الأفراد إلى الجمعيات واستفادوا من الفرص ستحدث التنمية، وهذا ما يجب أن يكون حاضراً لدى أفراد المجتمع.

ترك المدينة وعاد إلى قريته وحول التحديات إلى فرص

شجع المزارعين على قلع أشجار القات وزرع شجرة البن

محمد عبدالله الجابري.. قصة شاب عائد إلى قريته

محمد حاتم - اليمن الزراعية

محمد عبدالله محمد الجابري شاب مجتهد عاش وترعرع في الريف، ولد في قرية المحجر عزلة المخلاف بمديرية الحيمة الخارجية.

درس في قريته حتى المرحلة الثانوية، ثم انتقل للعيش في الزبيد عند والده الذي كان عمله فيها، والتي أكمل دراسته الثانوية فيها، ودرس في جامعة صنعاء كلية التجارة والاقتصاد، والتحق للعمل في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

عاش في القرية بين المروج والمزارع الخضراء، حيث كان يعشق الأرض وتعشقه، وانتقل للسكن في العاصمة صنعاء في العام 2012م ولكن قلبه كان يعشق الريف وهدوء وهواء الريف العليل، بعدها تربى بجوار شجرة البن وارتبط بها، عشقها وأحبها، كجزء من حياته، وكان يتناول كأس البن في كل صباح تحت ظلال شجرتها.

ومع بداية العدوان على اليمن في العام 2015م ترك صنعاء وعاد إلى قريته المحجر، ليعيش بين أهله واخوانه، عاد إلى معشوقته التي تركها غصباً عنه، وعاد وكله شوق وحنين إليها، ليستظل تحت أغصانها، ويحتسي كأس ثمارها كل صباح ألا وهي شجرة البن.

وما إن وصل قريته حتى بدأ يفكر كيف يعيد الاهتمام بزراعة البن، لتستعيد مكانتها التاريخية.

محمد الجابري امتلك خبرة زراعة البن من والده، وهي خبرة متوارثة جيلاً بعد جيل، ثم توسع في زراعة البن، وقام بقلع أشجار القات واستبدالها بشجرة البن، ولم يقف عند هذا الحد بل كان شخصاً فعالاً ومبادراً في مجتمعة، وكان من أبرز المساهمين في تأسيس جمعية النمو التعاونية الزراعية في نهاية العام 2018م وتولى رئاستها، سخر كل وقته لخدمة أبناء مجتمعة.

محمد الجابري شخص مثابر وعملي استطاع عبر الجمعية وفي فترة وجيزة أن يزرع 15 ألف شتلة بن، وارتفعت كميات الانتاج 300 من 15 طن إلى 45 طناً في نطاق الجمعية.

يقول محمد الجابري: "كانت أوضاع الناس الاقتصادية بسبب الحرب والحصار مزرية جداً، ومحصول القات غير مجد اقتصادياً، حملت على عاتقي أن أنقذ أبناء المجتمع وأنتشل زراعة البن والتي كادت تختفي وتندثر، فعملت على تشجيع الناس للعودة لزراعة البن، وعملت على تحسين تسويق البن عن طريق إحدى الشركات التي تشتري بأسعار لا بأس بها.

ويصف الجابري معاناة مزارعي البن من عند تدني الأسعار، وانتشار الآفات والأمراض والتي تصيب البن، ويواصل محمد شرح طرق زراعة البن والعمليات الزراعية التي تحتاجها أشجار البن.

محمد الجابري شاب طموح مبادر متعاون مع الجميع يحب خدمة مجتمعه، استطاع بفضل الله سبحانه وتعالى وباتباعه الطرق الحديثة في معاملات ما بعد الحصاد فقد تم بيع الكيلو الواحد من محصول البن الخاص به بحوالي 150دولاراً، عبرت الشركة في المزاد الوطني الأول للبن.

ويصف محمد الجابري حياة القرية بجمالها وهدوئها، وتفضيلها على حياة المدينة ذات الصخب والضجيج والزحام السكاني، والتي تحتاج إلى دخل كبير ومصاريف كثيرة، بحسب محمد الجابري بينما الحياة في الريف أكثر هدوءاً ولا تحتاج لتكاليف مالية، بالعكس توفر فرص عمل، ومصدر دخل، فمعظم احتياجات القرية منها سواء الحبوب والخضار وكذا الحليب والسمن واللحوم كلها من القرية.

محمد الجابري نموذج للشاب المجتهد والمبادر لم يقف عاجزاً عندما شُنّ العدوان على اليمن، وانقطعت المرتبات فقد حول التحديات إلى فرص فعاد إلى قريته وزرع أرضه فجنى ثمارها وأكل من خيراتها ولم ينتظر المنظمات، أو يتسول في أبوابها.

فكم نتمنى أن يكون في كل قرية يمنية شباب مثل محمد الجابري، ويكون شعارهم عائد إلى قريتي.

التنمية الريفية.. ممر التنمية المستدامة في اليمن

قراءة شمولية

الدكتور/ يوسف المخرفي *

يوصف المجتمع اليمني منذ القدم بأنه مجتمع ريفي قبلي زراعي، وكانت مدنه تعد بالأصناع ولا تشكل نسبة كبيرة من سكانه.

وبحسب الإحصاء السكاني في منتصف سبعينيات القرن العشرين الماضي؛ فقد كان سكان الريف يشكلون نحو ٨٥% من السكان، لتتناقص هذه النسبة إلى ٧٥% العام ٢٠١١م نتيجة الهجرة من الريف إلى المدن.

وتعزى أسباب تلك الهجرة إلى أسباب طبيعية وبشرية، وجميعها ناتجة عن انعدام الخطط التنموية الموجهة نحو الريف سواء تلك المعنية بمعالجة آثار الجفاف والتصحر، أو تلك المتعلقة بتوفير الخدمات من طرق وكهرباء ومياه شرب وري واتصالات وصحة وتعليم مناسب.

ولذا قيل للرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي -طيب الله ثراه- : "لقد أنشأنا المدارس في جميع مدن اليمن" فرد قائلاً : "هذا يعني أن نسبة النجاح ١٥% وهي نسبة لا تعد تنموية على الإطلاق كون سكان المدن لا يشكلون سوى ١٥% من السكان".

وفي ذلك درس تنموي هام للتعامل مع لغة الأرقام والتعداد السكاني، وأهميته في توجيه خطط التنمية وجهتها المناسبة.

والملاحظ في الوقت الحاضر ومنذ أحداث ٢٠١١ وحتى الآن أن هناك هجرة عكسية من المدن إلى الأرياف بسبب الأحداث الناتجة عن الصراع السياسي، ونتيجة للعدوان الهمجي الغاشم، وكذا انقطاع المرتبات منذ العام ٢٠١٤م بسبب نقل البنك المركزي إلى عدن ونهب إيرادات النفط والغاز إليه وحرمان المناطق الحرة من حقوقهم.

وبما أن نحو ٧٥% من سكان اليمن الذين يتجاوز عددهم ٣٥مليون مواطن، منهم نحو ٢٥ مليون مواطن ريفي يمتهنون الزراعة والرعي؛ فإن ذلك يعد ممراً لتحقيق تنمية مستدامة مأمولة، لتحسين موقع اليمن على تقديرات التنمية المستدامة التي تقبع في المرتبة ١٦٣ بحسب تقرير التنمية العالمية ٢٠٢٣م، وذلك من خلال وضع خطة استراتيجية تنموية مستدامة للمناطق الريفية.

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يشير إلى تلك التنمية التي تلبي احتياج الأجيال الحاضرة دون المساس بحق الأجيال القامة من الموارد الطبيعية، كما أن لها ثلاثة أطر طبيعية واجتماعية واقتصادية؛ وبالتالي جدير بتلك الخطة أن تتضمن تلك الأطر ومفرداتها وبنودها.

ففي الجانب الطبيعي لابد أن تراعي الجوانب الجيولوجية (الأحجار الكريمة- أحجار ومواد البناء) وفي الجانب المناخي لابد من التوجه نحو الإكثار من زراعة الأشجار المثمرة، وتفعيل ثقافة المحاجر للمراعي العشبية؛ بما يؤدي إلى تنمية الثروة الحيوانية أيضاً، وكذا المحافظة على المحميات الطبيعية، وجميعها تقع في مناطق ريفية.

وفي الجانب الاجتماعي لابد من الاهتمام بالتعليم والتوعية بأهميته، وتفعيل قانون التعليم وإلزاميته للحد من تسرب الطلبة عن التعليم، وحرمان الفتاة الريفية من فرص التعليم، حيث توصف المرأة الريفية بالنصف المشلول في المجتمع، وكذا الاهتمام بالخدمات الصحية من خلال إنشاء وحدات صحية في جميع القرى او العزل على أقل تقدير.

وفي الجوانب الاقتصادية لابد من تفعيل الإرشاد والتسويق الزراعي للتحول بالمواطن الريفي من الزراعة الفردية التقليدية إلى الزراعة العلمية المنظمة، وكذا التحول من الري بالغمر إلى الري بالرش والتنقيط، والتحول من ضخ المياه بالوقود نحو المنظومة الشمسية، والتحول من إسالة المياه عبر السواقي إلى مشاريع ومواسير المياه.

ونؤكد على أن عملية التنمية بشكل عام والريفية بشكل خاص تعد عملية شاملة متكاملة لا تقبل التجزئة أو أنصاف الحلول؛ فهل سنضع خطة تنموية مستدامة شاملة متواصلة لتحقيق تنمية ريفية تشكل ممراً تنموياً مستداماً للوطن ككل حضره وريفه؟

* أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد

التنمية الريفية والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة

فتحي الذاري

تعد التنمية الريفية والهجرة العكسية من المواضيع المهمة التي تواجه اليمن في الوقت الحالي، فالريف يعتبر جزءاً أساسياً من البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث يعيش فيه العديد من السكان، ويتم توليد العديد من الموارد الطبيعية. ومع ذلك، فإن الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف تشكل تحدياً كبيراً لعملية التنمية في اليمن، وتعود أسباب الهجرة العكسية إلى عدة عوامل.

يعاني الريف من نقص التنمية الاقتصادية والبنية التحتية غير الملائمة، مما يؤدي إلى قلة فرص العمل والخدمات الأساسية.

وهذا يدفع الشباب والعائلات إلى الهجرة إلى المدن بحثاً عن فرص أفضل.

ومع ذلك فإن هذه الهجرة تؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي والتدهور الاجتماعي في الريف، حيث تفتقر المناطق الريفية إلى العمالة الماهرة والموارد البشرية الضرورية لتطوير البنية التحتية والخدمات العامة لمواجهة هذه التحديات، يجب أن تكون التنمية الريفية هدفاً استراتيجياً للحكومة اليمنية.

يجب تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الريفية، بما في ذلك توفير الطرق والماء والصرف الصحي والكهرباء.

يجب أيضاً توفير فرص عمل مناسبة في الريف، سواء من خلال تطوير القطاعات الزراعية والثروة الحيوانية أو تعزيز الصناعات المحلية والسياحة الريفية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التعليم والتدريب في الريف، لتمكين الشباب من اكتساب المهارات اللازمة للعمل في القطاعات المحلية.

يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء مراكز تدريب مهني وتعزيز التعليم الزراعي والتقني في المدارس الريفية، علاوة على ذلك يمكن تعزيز الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتعزيز التنمية الريفية.

يمكن لهذه الشراكات توفير التمويل والخبرة الفنية والتكنولوجية اللازمة لتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية في الريف التنمية الريفية والهجرة العكسية من المدينة إلى الريف أولوية قصوى للحكومة اليمنية.. من خلال ذلك، يمكن تحقيق التنمية المستدامة للريف اليمني.

التنمية الريفية في مهب الريح

أيمن أحمد الرماح

التنمية الريفية هي العملية التي تهدف إلى الحياة في الريف، والتحسين من نوعيتها، وتقديم الدعم الاقتصادي للأفراد الذين يعيشون في منطقة الريف، كذلك الاستفادة من كافة الأراضي الزراعية من خلال تنمية الموارد الطبيعية التي تساعد على توفير الحاجات الأساسية لسكان الريف.

كما أن التنمية الريفية تعمل على بناء مجتمع ريفي يعتمد على مجموعة من الأسس التي تهدف إلى نمو الريف في العديد من المجالات كالتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وغيرها.

ويتمثل الهدف الرئيسي للتنمية الزراعية والريفية المستدامة في زيادة إنتاج الأغذية بطريقة مستدامة وتعزيز الأمن الغذائي.

إن الهجرة من الريف الى المدينة ظهرت لها تداعيات على مستوى الريف حيث يمكن أن يؤدي نقص السكان في الريف إلى تدهور البنية التحتية، وتراجع الخدمات العامة منها التجارية و الزراعية في مناطق الريف.

أما المدينة فقد يؤدي إلى كثافة عدد السكان فيها نتيجة الهجرة، وهذا في حد ذاته يعمل على تحديات جديدة في توفير الخدمات العامة، وكذلك يساهم في الزحام والفقر والبطالة والجريمة والتفاوت الاجتماعي بين الطبقات.

ومن الأسباب التي أدت للهجرة إلى المدينة هي توفر فرص العمل اذ هي عوامل الجذب الرئيسية الى المدينة، وكذلك ارتفاع أجور العمل مقارنة بمناطق الريف.

وتوفر المؤسسات التعليمية والصحية والخدمية بشكل أفضل مما عليه في الريف.

إن الهجرة من الريف الى المدينة الكبيرة والعاصمة مثلت هاجساً كبيراً للدولة والمهمومين؛ نظراً لنتائجها الوخيمة على المهاجرين والمدن نفسها تتمثل في توقف عجلة الانتاج في مناطقها التي تكاد تخلو من السكان جراء هجرتهم الى المدن الكبيرة التي أيضاً باتت تنوء بحمل تعجز عن حمله، وتسبب ارباكاً كبيراً في تقديم الخدمات، كما أفرزت مجتمعات فقيرة، فكان لابد من العمل على إيجاد حلول في كيفية تحويل الهجرة من المدن إلى الريف منها.

- إطلاق برنامج وطني شامل موحد يعمل على دعم وتطوير التنمية الريفية في كل مديريات الريف بخطط طويلة الأجل بحيث تتساوى مع المدن في الخدمات والبنية التحتية.
- إنشاء مراكز دراسات وأبحاث تهدف إلى دراسة المشاكل التي تحدث وإيجاد الحلول الجذرية وفق ما تقتضيه المصلحة العامة للدولة والمواطن في الريف.
- حث المستثمرين على إنشاء استثمارات في مراكز مديريات الريف بهدف تشغيل الأيدي العاملة وبأجور تسد رمق العيش.
- تأهيل وتدريب أبناء الريف كي يُغطي العجز الحاصل في مناطق الريف.
- تفعيل الجمعيات التعاونية والمبادرات في مناطق الريف فهي همزة الوصل بين المواطن والجهات المختصة.

البيئـــة البحريـة مخاطـر تهددهـا (3)

د. عبد العزيز أحمد قشرة*

نستكمل في هذا العدد استعراض المخاطر التي تهدد البيئة البحرية:

1) **التلوث الحراري:**

المصدر الرئيسي للتلوث الحراري على طول الساحل اليمني هي محطات الكهرباء في كل من (الحديدة، المخا، عدن خلف ومصافي عدن) حيث تستخدم هذه المحطات مياه البحر، وتسحب هذه المياه من البحر في عملية التبريد، وذلك عن طريق تبخير تلك المياه ودفع البحار لتحريك التوربينات، وبعد ذلك يتم تكثيف بخار الماء، وتعاد المياه إلى البحر مرة أخرى.

وقد ارتفعت درجة حرارتها أكثر مما كانت عليه ومصحوبة بارتفاع الملوحة وبعض العناصر الكيميائية المستخدمة في تنظيف أبراج التقطير والتكثيف وترمى في البحر مما يحدث تلوثاً حرارياً يؤثر على الأحياء البحرية وخاصة الهائمات.

2) **الاستصلاحات الساحلية:**

نتيجة لمتطلبات التنمية في المناطق الساحلية تمت عمليات ردم لبعض البيئات الهامة والتي تتواجد بجوار مناطق التنمية مثل مدينة عدن والمكلا وأيضاً عمليات توسعة لبعض الموانئ الرئيسية مثل ميناء الحديدة، وموانئ الاصطياد، وأيضاً المنشآت في المناطق الضحلة الرطبة وهي مناطق ذات إنتاج أحيائي.

إن إقامة هذه المنشآت قضى على بيئة ساحلية كانت تعيش فيها الكائنات البحرية مثل الطحالب والأعشاب وأيضاً مناطق الطيور المستوطنة والمهاجرة.

3) **السياحة والاستجمام:**

بدأت اليمن في الآونة الأخيرة الاهتمام في مجال الصناعة السياحة البحرية إلا أن لهذه السياحة تأثيرات مباشرة على تكسير الشعاب المرجانية نتيجة للغوص، وكذا يلحق الضرر بالبيئات الأخرى عند تجميع أنواع منها لاستخدامها لأغراض الزينة من قبل الغواصين.

إن ازدياد الطلب للاستثمارات في هذا المجال سيؤثر كثيراً على البيئات البحرية، وكذلك عملية الرحلات البحرية بواسطة القوارب تسبب أضراراً للشجيرات الساحلية والتي تعمل على حفظ توازن الكثبان الرملية في المناطق الشاطئية.

4) **الزراعة و الأنشطة المتصلة بها:**

نظراً للأنشطة الزراعية واستخدام المبيدات الحشرية والنباتية والأسمدة الكيميائية أدى إلى تأثيرات خطيرة على بعض البيئات الساحلية. هذه الكيماويات تذوب في الماء، ثم تنقل عن طريق السيول إلى بعض المناطق الساحلية، ومنها الهيدروكربونات المكلورة مثل الالدرين، لندين، ديلدين، وددت، حيث تترسب هذه الكيماويات في البحر مما يسبب تلوثاً للبيئة البحرية، كذلك أثناء الرعي على نباتات الشورى وبعض نباتات المياه العذبة الساحلية من قبل الجمال فيسبب لها أضراراً.

5) **التلوث الهوائي:**

المصادر الرئيسية للتلوث الهوائي في اليمن تشمل الآتي:

- عوادم السيارات وعوادم السفن والمحاجر وآبار النفط ومصبات إنتاج النفط ومصانع الأسمنت ومصافي النفط وحرق القمامة.

إن هذا التلوث يسبب مشكلة للكائنات الحية بسبب تلوث الغلاف الحيوي والذي يصل إلى البحر عن طريق الأمطار والسيول، إن هذا الدخان سببه الاحتراق غير الكامل للنفط والذي يسبب حالياً مشكلة بيئية خطيرة، أما الغبار فانه يرتفع من عدة مصادر منها المحاجر ومصانع الأسمنت، وكلاً من الدخان والغبار عند وصوله إلى البيئة البحرية فانه يسبب آثاراً كبيرة على الكائنات البحرية منها السلاحف الشاطئية والشعاب المرجانية.

6) **الاصطياد و الاستغلال المباشر للموارد:**

هناك أنواع معينة من الأحياء البحرية تكون مستهدفة للاصطياد منها المرغوبة للتصدير مثل أسماك اللحم (زعانف) والجمبري وأسماك الزينة وبعض الأسماك الأخرى.

الاصطياد المفرط لهذه الأنواع لا يؤدي فقط إلى تدهور مستوطنتها، وإنما يؤثر أيضاً على أنواع أخرى مرتبطة بالسلسة الغذائية، وتتعرض الأنواع غير المستهدفة للمصيد أيضاً ومن غير قصد للضرر أو تقتل نتيجة استخدام معدات وطرق معينة لصيد الأسماك.

1) إن التركيز على أنواع محددة سيؤثر ذلك على المخزون لهذه الأنواع المستهدفة (Smith et al.1991 Laws 1991).

2) إن الصيد بالجر يمثل قلقاً كبيراً وذلك لأن الجر بالشباك عبر القاع يضر بالأحياء البحرية التي تعيش عليه كما أنه يلحق ضرراً غير مقصود بالشعاب المرجانية بسبب المراسي، كما تؤثر عملية الجر على الأعشاب البحرية أيضاً (Basson et al.1979) كما أن بعض القوارب الكبيرة تقوم برمي الأسماك غير المرغوبة عند اصطيادها إلى البحر مرة أخرى دون أن تطحنها مما يسبب تلوث البحر.

*رئيس جمعية ساحل تهامة التعاونية

المصادر: الباحث ماجد الصرمي

الصيـد الجائـــــر

خالد أحمد البناء *

لقد قامت وزارة الثروة السمكية من خلال الدراسات والمسوح الميدانية في القطاع السمكي بتحديد مناطق الاصطياد المسموح بالاصطياد بها من قبل الصيادين اليمنيين والقوارب الأجنبية وحددت المنطقة الواقعة ما بين خط الأساس وخمسة ميل بحري للقيام بالصيد التقليدي للصيادين اليمنين فقط لا غير ولا يحق لأي قارب اصطياد أجنبي.

القيام بالصيد في هذه المنطقة إضافة الي أنها قامت بتحديد أطوال القوارب وأدوات الاصطياد المسموح باستخدامها والمحصورة بالمعدات التقليدية وكان الهدف من كل هذه الإجراءات الحفاظ على المراعي والشعاب المرجانية التي تكونت خلال مئات السنين.

ولعل الأحداث التي فرضتها دول العدوان الغاشم من قبل الأمريكيين والصهيونية وأذنابها من دول التحالف وعلى رأسها السعودية والامارات وعلى مدى تسع سنوات كان من الأهداف المخطط لها استباحت الشواطئ اليمنية الممتدة على مسافة أكثر من ٢٠٠٠ كيلو متر لنهب وجرف الأسماك والأحياء البحرية، وتدمير المراعي والشعاب المرجانية، حيث تمتلك اليمن العديد من أنواع الأسماك ذات المردود الاقتصادي العالي يندر أن تمتلكها أغلب الدول إضافة إلى الشروخ والجمبري وأسماك الزينة حيث سمحت للقوارب الصناعية من عدة دول وعلى رأسها السعودية والامارات ووفرت الحماية لها باستباحة المنطقة المخصصة للصيد التقليدي والعمل على تجريف الأسماك والأحياء المائية بوسائل اصطياد يحرم استخدامها وعبر مراكب اصطياد صناعية.

وتظهر هذه الأعمال مدى الحقد الدفين الذي ظهر على السطح لنهب ثروات اليمن وتحطيم البنية التحتية للاقتصاد الوطني، وأن استمرار العدوان في السماح للقوارب الأجنبية بالاصطياد وحمايتها في المناطق المخصصة للصيد التقليدي وأماكن تكاثر الأسماك سيؤدي حتماً إلى تضرر النظام البيني المساعد على تكاثر الأسماك والتأثير على التنوع البيولوجي والذي بدوره سيوثر على الثروة السمكية والمخزون السمكي بشكل عام.

ومن هنا نناشد المنظمات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة في الجانب السمكي والبيني إلى القيام بدورها في التحذير من مخاطر استمرار هذا النهج من قبل دول العدوان لاستنزاف الثروة السمكية.

* مدير عام الصيد التقليدي

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالرحمن داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

لمـاذا تـأكل الأبقـار التـراب والأوسـاخ وما طـرق العـلاج؟

د. محمد الضوراني

تكررت الأسئلة عن سبب أكل الأبقار للأتربة والفضلات من الحظائر، حيث تعتبر من السلوكيات غير الطبيعية الموجودة في العديد من المزارع.

ولكن إذا كانت متمثلة بأكل التراب بكميات قليلة، وبفترات بعيدة فهو سلوك طبيعي ليس له دلالة على خلل ولا يؤثر سلباً على البقرة أو خطر عليها، ولكن عند تكرار أكل التراب والفضلات يومياً وبكميات كبيرة فهو دلالة على وجود خلل في النظام أو أسباب أخرى حسب ما تشير إليه مختلف الدراسات والأبحاث، حيث هنالك عدد من الأسباب:

١. يعتبر الملح أحد الأسباب الشائعة لأكل التراب والأوساخ عند نقصه في العليقة.

٢. نقص الأملاح المعدنية وبالأخص الفسفور والسلينيوم.

٣. الأبقار عالية الإنتاج للحليب ونتيجة تناولها كميات كبيرة من المركزات يؤدي إلى إنتاج أحماض دهنية متطايرة في الكرش مسببة حموضة الكرش مؤدية إلى لجوء الحيوان لأكل التراب لمعادلة الوسط الحامضي داخل الكرش.

٤. نقص الألياف في العليقة يساهم في رفع حموضة الكرش وكذلك قلة مرات الاجترار ومدتها وبالتالي نقص اللعاب الذي يحتوي على بيكاربونات الصوديوم الذي يساعد على معادلة الأحماض الزائدة في الكرش.

٥. عند إطعام سيلاج يحتوي على سموم فطرية يؤدي إلى بحث الحيوان عن الأتربة للتخلص من هذه السموم.

٦. وفي حالات لا يكون هناك أي نقص مما ذكر ولكن نتيجة ملل الحيوان وعادات سيئة يمارسها الحيوان بأن يأكل التراب والأوساخ من الحظيرة.

يتأثر الحيوان جراء أكل الأتربة إلى بعض المشاكل، ففي حالات أخذ كميات كبيرة من الأتربة قد تؤدي إلى تضخم الكرش وحصول إمساك شديد للحيوان وقد يصل إلى تمزق الأمعاء، وكذلك أخذ الفضلات قد تكون محتوية على بيوض أو أكياس ديدان طفيلية مختلفة، وبالتالي إصابة الحيوان بالديدان التي تؤثر على صحة الحيوان وانتاجه.

وللسيطرة على الحالة وعلاجها يتم من خلال:

١. وضع الملح بكميات تصل لغاية ١٪ بالخلطة، وكذلك وضع كميات من الملح على أطراف العلف، ليأخذ الحيوان منه عند الحاجة.

٢. وضع أحجار وقوالب الأملاح المعدنية المضغوطة سواء المعلقة أو بالمعالف لكي يتم لعقها عند الحاجة من البقرة.

٣. وضع المكملات الأملاح المعدنية والفيتامينات من مصادر جيدة وموثوقة ومجربة في الخلطات العلفية.

٣. التأكد من توازن الخلطة للعليقة من ناحية الألياف والمركز والطاقة والبروتين.

٤. التأكد عند إطعام السيلاج بخلوه من السموم الفطرية.

٥. التأكد من خلو الأعلاف المركزة من الفطريات وبالأخص عند تخزينها في أماكن رطبة.

٦. وضع مضادات السموم والفطريات بخلطة الأعلاف بمختلف أنواعها على أن تكون من مصادر موثوقة وشركات رصينة عالمية ومجربة.

٧. العمل قدر المستطاع على تهيئة الظروف الجيدة للأبقار وبالأخص ذات الإنتاج العالي للحليب.

الخلاصة

ان سلوكيات أكل التراب والفضلات من الحظيرة في الأبقار تعتبر سلوكاً غير طبيعياً، ودلالة على وجود خلل في النظام الغذائي، وقد بينت مختلف الدراسات والأبحاث أن نقص الملح والأملاح المعدنية هي أكثر الأسباب التي تؤدي إلى انحراف الشهية، ولجوء الحيوان لأكل التراب والفضلات إضافة إلى نقص الألياف وزيادة المركزات التي تسبب حموضة الكرش.

ريف تهامة مقومات كبيرة لحياة أكثر استدامة

أيوب أحمد هادي - اليمن الزراعية

ما أجمل الحياة في الريف! وما أحسن العيش بين الحقول الزراعية المنتشرة في أرجائه، والتي يظهر فيها الفلاح بصورته المكافحة؛ والبسمة تعلو محياه.

تشعر بالاطمئنان عندما تتحدث مع أحد أبناء الريف، يحدثك عن حياته، وعمله في الزراعة وتربية المواشي، فالرجل الذي لا يكف عن العمل في حقله أو أرضه الزراعية التي يرتبط بها كارتباط الطفل بأمه، حتى يأتي آخر كل موسم زراعي ليحصد نتاج عمله طوال شهور مديدة دون كلل أو ملل.

فعند زيارتك لريف تهامة ستشاهد مروجاً خضراء، وجنات من عن يمينك والشمال، تتجول في عالم مليء بالجمال متزين بالمناظر التي لا تخلو من سحر طبيعتها الخضراء، فزيارة واحدة لريف تهامة قد تغير حياتك وتخلصك من همومك ومشاكلك وتزيل طاقتك السلبية، حيث ستشاهد الجمال الساحر الذي لم تعبث به المظاهر العمرانية، ولم تصل له أيدي البنايات الفاخرة، تسمع لأعذب الألحان التي تعزفها العصافير التي تعلوان في ذلك المكان الهادئ منذ الصباح الباكر حتى وقت الغروب.

وإن توجهت قليلاً نحو الوديان فسترى جداول المياه الممتدة بين تلك الأودية، ومن المؤكد أنك سترى هناك مناظر ربما لم تشاهدها من قبل، حيث الحقول بمختلف أشكالها والناس هناك يتصفون بالبساطة، فريف تهامة قد يبدوا مبهجا بكل ما فيه من هدوء وحياة بسيطة قد تختلف اختلافاً كلياً عن مظاهر الحياة في المدينة بدءاً من البيوت التي تأخذ الطابع البسيط القديم غير المكلف، والتي تختلف عن البيوت في المدن في تصميمها الداخلي وشكلها الخارجي، فهي تتناسب مع بساطة السكان في الريف، الذين يتشابهون في الظروف المعيشية، إذ تجمعهم نفس الهموم والمشاكل، فتجدهم يتبادلون الزيارات في أي وقت من النهار، وتراهم يتبادلون أصناف الطعام والشراب والاحتياجات اليومية، فقلوب سكان الريف التهامي أيضا قريبة من بعضها وليست فقط البيوت.

وتعد مهنة الزراعة وتربية المواشي هي المهنة الرئيسية والأساسية للسكان في ريف تهامة نظراً لانتشار الأراضي الزراعية الخصبة والتي بدونها ودون الفلاح لا يعود هناك بيئة ريفية من الأساس.

أما المرأة في ريف تهامة فتسهم في العمل والإنتاج كما يسهم الرجل، فتجدها تقف مع أخيها الرجل مع الرجل، وتشاركه الأعمال اليومية من الذهاب للحقل وقطف المحاصيل الزراعية منذ الصباح الباكر، إلى جانب جلب الحطب والأعلاف ورعي المواشي وحلبها، فهي بسيطة ببساطة الريف نفسه، بملابسها المحتشمة.

ستجد في ريف تهامة إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية والمنتجات التي لا نستطيع الاستغناء عنها في حياتنا اليومية، فهو المصدر الأساسي لإنتاج الألبان والأجبان والبيض والحليب وغيرها من السلع الأساسية المهمة، ناهيك عن إنتاج جميع أنواع الخضار والفواكه التي تغنينا وتسد حاجتنا ربما لأشهر وسنوات طويلة، فهي مساند أساسي وحقيقي لاقتصاد الدولة فالحياة الريفية في تهامة حياة سهلة وبسيطة كونها تخلوا من مظاهر الترف والتعقيد والشكليات، والمظاهر البراقة على عكس غيرهم في حياة المدن...

في ريف تهامة توجد مقومات الحياة، الكل يشتغل لا يوجد شباب عاطل عن العمل، فالأرض توفر لهم المواد الغذائية الأساسية من حبوب وخضار وفواكه، وألبان ومشتقاتها، حتى مواد البناء معظمها تتوفر في البيئة التهامية، تجد البيوت مبنية من مواد خام محلية، الحياة جميلة في الريف، بعاداته وتقاليده وموروثة الشعبي، واصلة لبنائه، وعراقة تاريخه، ما ينغصه هو عدم توفر الخدمات الاجتماعية الطرقات والمدارس والمراكز الصحية، ومشاريع ومياه الشرب، وعند توفرها سيكون الريف التهامي بيئة لجذب الشباب من المدن للعيش والبقاء في الريف واستثمار كل المقومات والموارد الاقتصادية التي تتوفر فيه.

كيكة الشعير بمسحوق التمر

يُزرع محصول الشعير يزرع في جميع أنواع التُرب، كما تنجح زراعته في الأراضي الهامشية ذات القوام الخفيف والعمق المحدود، وهو من المحاصيل المُنافسة والسريعة في نموها.

إعداد: صفية الخالد

محصول الشعير يزرع في جميع أنواع التُرب، كما تنجح زراعته في الأراضي الهامشية ذات القوام الخفيف والعمق المحدود، وهو من المحاصيل المُنافسة والسريعة في نموها.

ويتميز الشعير بارتفاع الألياف المعدنية والبروتين والفيتامينات، واحتوائه على بعض المضادات الأكسدة التي يستفيد منها جسم الإنسان، كما يساعد جسم الإنسان على التخلص من الشعور بالعطش، وينشيط الدورة الدموية في الجسم، ويساعد على التخلص من تشنجات المعدة ومشاكلها انتفاخ المعدة، والآلام الناتجة عنه، ويعمل على تقليل التوتر والإجهاد، وقد يساعد في علاج التهاب المثانة، خاصةً عند إضافة الزنجبيل الطازج إليها، ويعتبر علاج أمراض القولون والجهاز الهضمي؛ حيث يحتوي الشعير على العديد من الألياف غير المنحلة، والتي لا تنحل مع الماء في القناة الهضمية، لكنها تمتص كميات كبيرة من الماء وتحبسه داخلها ولهذا فهي تزيد كتلة الفضلات، وهذا الأمر يسهل حركة الفضلات عبر القولون. ويستخدم الشعير لصناعات الكثير من المأكولات والمعجنات التي تتذوقها كل أسرة سواء في الريف أو بالمدينة، وإليكم طريقة عمل كيكة الشعير بمسحوق التمر وقهوة الشعير.

مقادير كيكة الشعير:

كوب تمر 200جم تقريبا.

أربع حبات بيض.

ربع ملعقة صغيرة هيل مطحون.

زبادي صغير ويُفضل يكون حيواني.

200جم زبدة حيواني.

رشة ملح.

كيس واحد (10جم) بيكنج بودر.

ربع كيلو طحين شعير.

الطريقة:

يتم نخل "تصفية" الشعير مع البيكنج باودر "خميرة الكيك"يوضع في الخلاط البيض ونخلطه حتى يصبح لون البيض مائل إلى البياض وتظهر الرغوة عليه، ثم نضيف الزبدة والهيل ونخلط، ثم نضيف التمر (أو مسحوق التمر بديل عن السكر) ونخلطه حتى يتجانس مع بعض، ثم يُسكب في وعاء عميق بلاستيكي ونضيف الطحين المنخول "المُصفى" ونخلطه تماماً حتى يتجانس الطحين مع الخليط ثم يُسكب في صحن الفرن المدهون بقليل من زيت السمسم، ونضعه في فرن متوسط الحرارة لمدة 10 أو 15 دقيقة.

قهوة الشعير:

يتم تنقية حبوب الشعير وإزالة الشوائب منه، ثم يتحمص على مقلاه ساخنة مُسبقاً (مُدة التحميص حسبة الرغبة)، يُترك بعد ذلك حتى يبرد، ثم يتم طحن الحبوب المحمصة بالخلاط أو بأي وسيلة متوفرة في المنزل، ثم يتم استخدامها كطريقة قهوة البن.

معالم زراعية

المنازل الزراعية في اليمن

أيام المعالم	المعالم الزراعية				المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها			
	المعلم	من		إلى		إسم المنزلة	تدخل من يوم	تخرج منها في يوم
13	عشاء الصلم (الظلم الثاني)	9	ديسمبر	21	ديسمبر	الشولة	5 ديسمبر	17 ديسمبر

يقول علي ولد زايد:

اَلظُّلمْ ظُلاَمَهْ والثَّانِي غُنَامَهْ

رئيس التحرير: مجد الحداد

اليمن الزراعية

السبت 11 جمادى الأولى 1445هـ - الموافق 25 نوفمبر 2023م

تصدر عن الإعلام الزراعي والسمكي
غرفة الإرشاد والإعلام المشتركة

أسبوعية - 12 صفحة
العدد 40

الجهات الرسمية، مع المبادرات الاجتماعية، والاهتمام الشعبي والرسمي، الذي يجب أن يلتقي، وأن يتعاضد، للاهتمام بالتنمية الريفية، للحد من الهجرة إلى المدن؛ لأن أول مشكلة هي في هذه: الهجرة إلى المدن، والتكدس في المدن، ينتج عنها:
-تعطيل تام للزراعة.
-وتعطيل تام لتنمية الثروة الحيوانية.

السيد/ عبدالملك الحوثي

بريد المزارعين

أجاب على الأسئلة: الدكتور/ محمد الضوراني رئيس قسم الترصد الوبائي بوزارة الزراعة والري

المزارع سليم ضيف يسأل: معي بقرة لها أكثر من 15 يوماً يخرج من عورتها دم ناتج عن جرح وهي حامل في بداية شهر السابع.. ما هو المرض؟ وما هو العلاج المناسب؟

الجرح قد يكوم نتيجة التهاب الفرج أو نتيجة الامساك الشديد إن وجد، أو نتيجة أسباب أخرى عديدة ما يتطلب من المزارع الحفاظ على نظافة المكان الذي تسكن فيه الأبقار لكي لا يحدث أي تلوث مع استخدام المطهرات المناسبة الموضعية حول مكان الجرح، ويمكن استشارة الطبيب البيطري في المنطقة؛ لكي يتأكد من الإصابة ومعالجتها بالأدوية المناسبة، وتسجيل الحالة المرضية بشكل أدق لكي يعطيها العلاج المناسب مع اهتمام المربي بمراقبة الحيوان بشكل دقيق؛ لأن الجروح تعتبر مكاناً مناسباً لنمو يرقات الديدان الحلزونية التي تأكل الأنسجة، وتؤثر على الحالة الصحية للحيوان.

أحد المزارعين يسأل: معي نعجة لها يومين وترفض الأكل وتدور فقط بشكل دائري.. ما هو السبب؟ وما هو العلاج الذي نستخدمه لها؟

بالنسبة للدوران هو مرض منتشر، وله عدة أسباب قد تكون أسباب بكتيرية، أو طفيلية، أو نقص في العناصر الغذائية، ولكن إذا بدأت الأعراض العصبية، وهو الدوران فأن المعالجة تكون صعبة وغير مجدية، ويتم معالجة الحيوانات المجاورة من خلال استخدام جرعات الديدان بشكل دوري كل شهرين مع استخدام فيتامين اي دي ثري بودر، أو سائل لرفع مناعة الحيوانات وعزل الحيوان المريض عن الحيوان السليم مع الاهتمام في موسم الشتاء بالحظائر ونظافتها والاهتمام بجانب التهوية وبشكل صحيح ومناسب بما يحمي الحيوانات من الأمراض التي تأتي في موسم الشتاء.

أحد المزارعين يسأل: معي إحدى الماعز لا تستطيع المشي أو الوقوف ترتعش وتترنح وتسقط أرضاً.. ما هو المرض وما أسبابه؟ وما العلاج الذي نستخدمه؟

نقص النحاس في القطيع يسبب أعراضاً مرضية مثل الشلل الخلفي أو الأمامي.
في الصغار يكون الشلل خلفي في الغالب أو الترنح أو الارتعاش في الأرجل عند الوقوف، وعند إعطائها النحاس تستجيب للعلاج إذا كانت في بداية الإصابة، أما إذا تأخرت بالتعويض فتتعقد الحالة ويصعب العلاج، وهذه الاستجابة تدل على نقص في معدل النحاس في القطيع، وقد تشترك هذه الأعراض مع عناصر أخرى مثل السيلينيوم؛ لذا الذي يؤكد نقص النحاس هي الاستجابة لحقن النحاس وعدم الاستجابة لحقن السيلينيوم في حالات سابقة، والمربي الجيد مع تكرار الإصابات يكون أكثر فهمًا لحاجة قطيعه من الفيتامينات والعناصر.

تنويه الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي: 780701051

إعلان هام

بناءً على إعلان وزارة الزراعة والري بإيقاف استيراد بذور البطاطس والاعتماد على بذور الرتب العليا (الخام) المنتجة في الشركة..

الكمية محدودة

فعلى جميع المزارعين سرعة التوجه إلى مقر الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس الكائنة في ذمار خلف هيئة مستشفى ذمار العام للحجز والتسجيل..

للإستفسار يتم التواصل على الأرقام التالية: 771919169 | 716988988 | 730565656

شركة عامة لإنتاج بذور البطاطس
Potato Seed Company

موجهات حكيمة

الدكتور: رضوان الرباعي *

التنمية الريفية وتفعيل المبادرات المجتمعية

في السنوات الأخيرة أخذت ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة في الاتساع، ونتج عنها بعض السلبيات التي أثرت على المجتمع اليمني عموم والتنمية الاقتصادية للبلد على وجه الخصوص، وهي بطبيعة الحال تعد مشكلة خطيرة جدا لها مخاطرها وآثارها.
فالمناطق الريفية اليمنية يقطنها أكثر من 70 ٪ من السكان، وهو ما قد يشكل طفرة في الجانب الاقتصادي إذا ما تم استغلال عنصرين أساسين في القرى هما: السكان والأرض، وتم توظيف طاقة الفرد بصورة صحيحة في إحداث تنمية مستدامة في الجانب الزراعي والسمكي والحيواني، فضلا عن الثروات المعدنية والسياحية التي ستوفر فرص عمل ودخل للشباب وبصورة مستدامة.
إن افتقار المناطق الريفية في الماضي لمختلف الخدمات العصرية كان له دور كبير في تزايد هجرة أبناء الريف إلى المدينة نتيجة السياسات الخاطئة والمغلوطة للأنظمة السابقة، تلك السياسات التي حرمت الريف من أبسط المقومات الاقتصادية والخدمية
وبسبب هذا الحرمان نزح وهاجر معظم سكان الأرياف وتركوا قراهم ومزارعهم، وتكدسوا في المدن، الأمر الذي نتج عنه تدهور في الأراضي الزراعية وتدني في الإنتاج الزراعي، والحيواني، وبالمقابل اكتظت المدن بالسكان وزاد الزحام فيها، وارتفعت الإيجارات إلى جانب الضغط على الخدمات، وانعدام فرص العمل وتفشي البطالة.
ونظرا للأضرار والآثار الناجمة عن الهجرة إلى المدن، جاءت موجهات القيادة الحكيمة بضرورة إحداث تنمية ريفية شاملة وتفعيل المبادرات المجتمعية لتوفير الخدمات الأساسية والضرورية للمجتمع من الطرقات والمدارس والمراكز الصحية، والمياه والكهرباء، الأمر الذي يشجع الاستثمار في المناطق الريفية، وكذا إيجادا سياسية تسويقية للمنتج المحلي، ومن ثم تدريب الأسر على الإنتاج والصناعات الغذائية، وإيجاد أسواق في المناطق الريفية، لتسهيل بيع المنتجات الزراعية والسمكية والحرفية، بالإضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج بالقرب من التجمعات السكنية الريفية، فكل هذا سيعمل على تشجيع المهاجرين للمدن للعودة إلى قراهم، واستثمار أراضيهم الزراعية، والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد.
كما أن ذلك سيخفف العبء على المدن، ويعمل على حماية البيئة، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، ويشجع التنمية الريفية بالعمل على تنوع اقتصاد اليمن والذي سيتمثل في الزراعة والثروة السمكية، والصناعات الغذائية التحويلية، من خلال برامج التمكين الاقتصادي والمشاريع الاستثمارية وهو ما سيوفر فرص عمل للشباب خريجي الجامعات والمعاهد المهنية والفنية، وهذا يتطلب تعاون الجميع بدءا من الجهات الرسمية والجمعيات التعاونية والقطاع الخاص، وانتهاء بأبناء المجتمع، فالكل معني بإحداث تنمية ريفية حقيقية ومستدامة.

*نائب وزير الزراعة - نائب رئيس اللجنة الزراعية والسمكية العليا